

مخاض عسير ينتظر ولادة رابع أكبر مُصنِّع سيارات في العالم

بي.أس.أي وفيات كرايسلر تخوضان معركة فاصلة مع المفوضية الأوروبية لإتمام الاندماج



استثمارات قيد الانتظار

مجلس إدارتها إيلكان أحد أحفاد أجنيلي. أما قائمة المساهمين الرئيسيين في شركة بي.أس.أي فتضم عائلة مؤسس بيجو، وبنك الاستثمار الفرنسي التابع للدولة بي.بي.فرانس، فضلا عن دونغ فينغ. وفي حال اجتازت الصفقة كل العرائيل التي أمامها فستكون هولندا مقرا رئيسيا للمجموعة، التي ستدرج في بورصات باريس وميلانو ونيويورك. وستتولى رئيس مجموعة فيات كرايسلر جون إلكان رئاستها على أن يكون رئيس مجموعة بي.أس.أي كارلو تافاريس مديرا التنفيذي.

ويتوقع أن يحقق الكيان الجديد، الذي سيشغل نحو 400 ألف شخص، وفورات سنوية في النفقات بقيمة 3.7 مليار يورو دون غلق أي مصنع، مع عائدات إجمالية بنحو 170 مليار يورو. وتشير التقديرات إلى أن حجم المبيعات السنوية للمجموعتين مجتمعة يبلغ نحو 8.7 مليون سيارة من طرازات فيات والفا روميو وكرايسلر ودوج ودي.أس وجيب ولانسيا ومازيراتي وأوبل وبيجو وفوكسهول. وما تزال فيات كرايسلر، التي ظهرت إلى النور قبل ست سنوات خاضعة لسيطرة عائلة مؤسس فيات الإيطالية جيوفاني أجنيلي ويرأس

الاندماج بعد أشهر من أول تسريبات حول العملية. وقالت الشركتان في بيان مشترك حينها إن "الكيان المقترح سيكون، من خلال إدارته وإمكانياته وموارده وحجمه، رائدا صناعيا، من أجل الاستغلال الناجح للفرص التي يقدمها العصر الجديد لوسائل النقل المستدام". ويتوقع أن يؤدي الاندماج إلى وفرة كبيرة في النفقات حيث ستقتاسم الشركتان تكاليف تطوير السيارات الكهربائية التي من المرجح أن تهيم على تنقل الأفراد في المستقبل مع المساعي الدولية إلى تقليل انبعاثات الكربون للحد من تغير المناخ.

وقد تواجه عراقيل في الولايات المتحدة مع استمرار الحرب التجارية الأمريكية الصينية. ويهدد الاندماج لإقامة رابع أكبر شركة سيارات في العالم بعد كل من فولكسفاغن وتحالف رينو ونيسان وميتسوبيشي، الذي كشف عن هويته مؤخرا بعد الأزمة التي خلفها رئيس مجلس إدارة هذه المجموعة كارلوس غزن الملاحق قضائيا، فضلا عن شركة تويوتا التي تأتي في المركز الثالث. وكانت مجموعتا بي.أس.أي المنتجة لسيارات بيجو وستروين وأوبل ومنافستها فيات كرايسلر قد أعلنتا في ديسمبر الماضي اتفاقهما رسميا على

تعرض إتمام صفقة الاندماج بين مجموعتي بي.أس.أي الفرنسية ومنافستها الإيطالية الأمريكية فيات كرايسلر لمطبات قانونية حيث تقف المفوضية الأوروبية حائلا أمام ولادة رابع أكبر مصنع للسيارات في العالم بسبب تعنت المسؤولين في الشركتين في تقديم تنازلات تستجيب لمعايير مكافحة الاحتكار.

بروكسل - تمسكت الجهات الأوروبية المهتمة بمكافحة الاحتكار بموقفها الرافض حيال تجاهل مجموعتي بي.أس.أي وفيات كرايسلر لصناعة السيارات الاستجابة للمعايير المتعلقة بصفقة اندماج المجموعتين. وكشفت مصادر مطلعة على أطوار القضية أن المفوضية الأوروبية قد تستغرق وقتا طويلا لمراجعة الصفقة قبل إعلان قرارها بعد رفض المسؤولين في الشركتين تقديم تنازلات مبكرة للحصول على موافقة المفوضية. ونقلت وكالة بلومبرغ للأنباء عن المصادر قولها إنه من غير المتوقع أن توافق المفوضية، وهي المعنية بمراقبة تطبيق قواعد مكافحة الاحتكار وحماية المنافسة في الاتحاد الأوروبي على الصفقة بسرعة.

موافقة سلطات مكافحة الاحتكار عقبة أمام الشركات الأوروبية التي تريد الاستحواذ أو الاندماج

وأوضحت أن المفوضية ستفتح ما يسمى بتحقيق المرحلة الثانية، والذي يعني تأجيل الموعد النهائي لإصدار قرارها بشأن الصفقة إلى أكتوبر المقبل، مما يجعل الموعد المستهدف حاليا لإتمام الصفقة أصبح في الربع الأول من العام المقبل. ويعتبر الحصول على موافقة سلطات مكافحة الاحتكار عقبة كبيرة أمام الشركات الأوروبية، التي تريد الاستحواذ على شركات منافسة أو الاندماج معها. وعادة ما تطلب المفوضية الأوروبية الشركات الراغبة في الاندماج

لا تبالغوا بالإيثار.. عشرون مليون كمامة فرنسية لا تجد من يشتريها

تلكو الحكومة في اختبار الأقنعة ونقص الترويج يقودان الشركات إلى الخسارة

الاتحاد مجلة تشالنغ الفرنسية إن المشاريع لا يمكن أن تقف بسهولة بعد إطلاقها. ويرجع استياء بعض الشركات الفرنسية لعدم مساعدة حكومة الفرنسية لها بعد أن حثتها على صناعة الأقنعة بنسق سريع حتى تنتج البلاد 5 ملايين قناع يوميا يمكن بيعها أو منحها للمواطنين والشركات بحلول منتصف مايو.

وقالت الحكومة الفرنسية هذا الأسبوع إن جزءا من مهمتها المشتركة مع اتحاد الصناعات سيكون في دعم القطاع مع تعديله لقدراته الإنتاجية وفقا للطلب على الأقنعة خلال الأشهر القليلة المقبلة.

أغنيس بانبيه روناشيه
جهد الشركات في تصنيع الكمامات يجب أن يحظى بالدعم

من جانبه، يعتقد توماس ديليز، وهو مالك شركة شانكلير التي صنعت القناع الذي ظهر به ماكرون في أوائل شهر مايو، أن تقليل الواردات مع وضع قيود تجارية قد يساعد شركته.

وأضاف "نحن لا نعرف كيف سيتطور الوعاء، لا نعرف التعليمات التي ستعطيها الحكومة، ولا نعرف أي نوع من المعدات سيحتاجها العاملون في قطاع الصحة لذلك، نجد أنفسنا مخزونون يحتوي 600 ألف قناع فائض، وهو ما يؤثر على شركتي بطبيعة الحال".

قدرتها في الوصول إلى السوق خلال فترة الحجر المنزلي والحاجة الماسة للأقنعة للخروج من المنازل حيث لم تكن البضاعة آنذاك معروضة على الإطلاق.

وفي محاولة لتخفيف تداعيات الأزمة على قطاع صناعة النسيج والألبسة، اجتمع مجموعة من ممثلي الصناعة مع وزيرين في الحكومة هذا الأسبوع لمناقشة فائض الأقنعة، كما تم تداول مستقبل صناعة الملابس وسط تداعيات الوباء الاقتصادية على المدى الطويل.

وتعهد الوزيران بمساعدة الصناعيين لترويج سلعهم عبر التسويق لمزاياها عمليا وبيئيا بهدف استقطاب مشترين في الداخل والخارج وتخليص الشركات من عبء المخزون الفائض.

ونسبت إذاعة آر تي المحلية لوزيرة الاقتصاد، أغنيس بانبيه روناشيه، قولها "إن هدف الحكومة يكمن في إقناع المشترين الكبار بالتحول من الأقنعة ذات الاستخدام الواحد إلى الأقنعة متعددة الاستخدامات".

وتابعت "في غضون أسابيع قليلة، تمكنت صناعة النسيج الفرنسية من تعبئة أجهزتها الإنتاجية وإعادة توجيهها من أجل تزويدنا بأقنعة فرنسية متينة وفعالة. وهذا جهد يستحق الثناء. ويجب أن يحظى بالدعم".

وكان اتحاد الصناعات الفرنسي أول من دق ناقوس الخطر في أوائل شهر يونيو بعد أن سجل القطاع مشكلة الفائض، حيث جف الطلب فجأة دون سابق إنذار. وقال رئيس

الفرنسيين على الإقبال على المنتجات المحلية". وشهدت الأقنعة متعددة الاستخدامات التي صنعتها شركات تشمل "لو سلب فرانسيه" طلبا فوريا قبل أن تترامق في المستودعات والمصانع.

وتصاعدت شكاوي بعض الشركات من تأخر الحكومة الفرنسية في التحقق من فعالية أقنعتها في تصفية الأجسام الصغيرة، مما كبح

الفرنسي إيمانويل ماكرون مرتديا قناعا تم اختباره عسكريا وكان مطرزا بعلم بلاده للإعلان عن أقنعة محلية الصنع.

ونسبت وسائل إعلام فرنسية محلية لغيوم غيبو، مؤسس شركة "لو سلب فرانسيه" للملابس الداخلية، قوله "إن الأقنعة المستوردة كانت متاحة أكثر للفرنسيين، نظرا لقلّة الطلب ونقص التسويق والتوزيع لحد

تسبب انخفاض الطلب العالمي على الأقنعة الطبية في أعقاب انحسار عدوى كورونا وبداية عودة الحياة إلى طبيعتها في إحالة الكمامات الفرنسية إلى الكساد بعدما بقيت الملايين منها تبحث عن يشتريها.

باريس - أطلقت الشركات الفرنسية صيحة استغاثة إلى السلطات لمساعدتها على التخلص من فائض إنتاج الكمامات، في ظل انخفاض الطلب مع بداية انقشاع ذروة الفيروس وبداية تخفيف إجراءات الإغلاق واستئناف الأنشطة الاقتصادية.

وبلغ فائض إنتاج الكمامات نحو 20 مليونا الأمر الذي دفع الشركات إلى طلب المساعدة من السلطات لمساعدتها على التخلص من الفائض الذي سيشكل عائقا أمام استئناف نشاطها على اعتبار الخسائر التي ستجرب عن تكس السلع دون بيع.

وكانت شركات النسيج والألبسة والموضة قد عكفت على تصنيع الكمامات لمساعدة الدولة على مواجهة خطر فايروس كورونا بالتزامن مع انتشار الوباء.

وباتت الشركات التي سبق وساعدت الدولة في مكافحة الوباء وجنبتها نفاذ مخزونها، من خلال تصنيع الأقنعة الواقية في حاجة إلى تبريق فائض بلغ 20 مليون كمامة.

وخلال الأسابيع الأخيرة، انخفض الطلب على الأقنعة التي كانت متوفرة في المحلات التجارية والصيدليات بضمن زهيد والتي وزعتها بعض المؤسسات مجانا.

واعترف المصنعون والحكومة بأن العديد من الموردين والمستهلكين بقوا يميلون إلى اقنعة الوجه الرخيصة ذات الاستعمال الواحد والمستوردة من آسيا.

الحكومة تتنكر لجهود المصانع

